أثر العوامل المناخيّة على جسم الإنسان وسلوكه الإجرامي

الباحثة: رشا عبد الكريم شاكر الدليمي
الجامعة المستنصرية / قسم الشؤون القانونية
rashaaldoliame@gmail.com
أ.د محمد ميري **أ.م. د. علي شريفي**
الجمهورية الإسلامية الإيرانية / جامعة الأديان والمذاهب /كلية القانون

مستخلص البحث:
يهدف البحث الحالي إلى التعرف على أثر العوامل المناخية على جسم الإنسان وسلوكه الإجرامي، أن الدافع هو القوة المناخية التي تؤثر على جسم الإنسان وروحه التي تقوم عليها النية الإجرامية، وبالتالي فإنّ النية هي الإرادة الواعية التي تؤدي إلى السلوك المطلوب منه يؤدي، حيث تبرز أهمية البحث في بيان أثر العوامل المناخية في تشكيل السلوك الإجرامي دراسة من منظر علم البيولوجيا الجنائي، وتكمن إشكالية البحث في يتسع هذا البحث لاستكشاف تأثير التغيرات المناخية على جسم الإنسان وسلوكه الإجرامي، حيث تعتبر التحديات البيئية الراهنة جزءاً لا يتجزأ من الواقع اليومي، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الأتية:

1. القانون الجنائي وفقًا للمدرسة الوضعية هو مجمل السياسة الجنائية الصحيحة التي تهدف إلى الدفاع الاجتماعي ضد الظاهرة الإجرامية، والتي تستمد عناصرها من بيانات علم الجريمة.
2. لا يهم ما يختلف المجرمون من حيث سيكولوجيتهم وطبيعتهم ودرجة خطورتهم، أو من حيث الدوافع المختلفة التي أدت بهم إلى الجريمة.
3. يجب أن ندرك أن القوانين لها أكثر من غرض واحد، والتي قد تختلف بين الأغراض الأخلاقية، مثل تحقيق العدالة والردع من كلا النوعين، أو قد تكون مادية، مثل تعويض المتضررين من السلوك الإجرامي.
4. إن واقع الدراسات الإنسانية والاجتماعية يثبت بما لا يدع مجالا للشك، أن لا وجود لخط فاصل بين الفرد والمجتمع، بل إن التفاعل بينهما يبلغ من القوة ما يجعل التفسير القائم على فكرة العامل الواحد قاصراً مشوباً بالعوار.

الكلمات المفتاحية: الأثر، العوامل المناخية، جسم الإنسان، السلوك الإجرامي، النية الإجرامية، البيولوجيا الجنائية

المقدمة: -

تعدّ العوامل المناخية من الجوانب المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الإنسان، وتشكل جزءاً أساسياً في تشكيل سلوكه وأنماط تفاعله مع البيئة المحيطة. يتناول هذا البحث عنوانًا مهمًا وهو "أثر العوامل المناخية على جسم الإنسان وسلوكه الإجرامي"، حيث يقدم رؤية شاملة حول كيفية تأثير الظروف الجوية والمناخية على الجانبين الصحي والسلوكي للإنسان. يتساءل البحث حول التداخلات المعقدة بين تغيرات الطقس والظروف المناخية، وكيف يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في تكوين نمط الحياة والميل نحو السلوك الإجرامي. من خلال استكشاف هذا الموضوع، يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على التأثيرات المتبادلة بين العوامل المناخية وسلوك الإنسان، مما قد يسهم في تفسير الديناميات الاجتماعية والجغرافية للظاهرة الإجرامية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال بيان أثر العوامل المناخية في تشكيل السلوك الإجرامي دراسة من منظر علم البيولوجيا الجنائي حيث أن الدافع من الناحية النفسية و القانونية فضلا عن بيان أنواعه من الناحية النفسية لمعرفة مدى انعكاس ذلك على السلوك الإنساني الظـاهر إلى الحيز الخارجي وما هو دور الدافع من الناحية الجنائية، واذا كان السلوك الإنساني بشكل عام والسلوك الإجرامي بشكل خاص لا يمكن إرجاعه إلى عامل محدد فأنه يتطلب منا معرفة العوامل الدافعة للنية نحو السلوك الإجرامي.

مشكلة البحث:

يتسع هذا البحث لاستكشاف تأثير التغيرات المناخية على جسم الإنسان وسلوكه الإجرامي، حيث تعتبر التحديات البيئية الراهنة جزءاً لا يتجزأ من الواقع اليومي. يهدف البحث إلى فحص التأثيرات البيئية للتغيرات المناخية على الصحة البشرية وكيف يمكن لهذه التأثيرات أن تتسبب في تغييرات في السلوك الإنساني نحو الجريمة. يستند البحث إلى استعراض الأدبيات وتحليل إحصائي للبيانات لفهم العلاقة المحتملة بين ظروف التغير المناخي وزيادة معدلات الجريمة. من خلال هذا النهج الشمولي، يتوقع البحث أن يسلط الضوء على الروابط القائمة بين العوامل المناخية والسلوك الإجرامي، مع التركيز على تطوير سياسات وتدابير وقائية تعزز الاستدامة وتقليل تأثيرات التغيرات المناخية على الصحة والسلوك الإنساني.

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على أثر العوامل المناخية على جسم الإنسان وسلوكه الإجرامي.

منهج البحث:

تم الاعتماد على منهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة عن طريق تحديد جملة من الضوابط التي تحدد أثر العوامل المناخية في تشكيل السلوك الإجرامي دراسة من منظر علم البيولوجيا الجنائي وقد حاولت أن أوظف المنهج التحليلي للوصول إلى المعنى الحقيقي للسلوك الإجرامي للكشف عن كل ما يخص موضوعنا.

هيكلية البحث:

يستعرض هذا البحث أثر المناخ في الظاهرة الإجرامية، حيث يركز المبحث الأول على دراسة جرائم فصل الصيف وكيف يمكن أن تتأثر بتغيرات الطقس والظروف المناخية في هذا الوقت من العام. بالإضافة إلى ذلك، يتناول المطلب الثاني جرائم فصل الشتاء والعوامل المناخية التي قد تلعب دورًا في زيادة معدلات بعض الجرائم خلال هذا الفصل. ينتقل المبحث الثاني لاستكشاف البيئة المجالية وأثرها على الإجرام، حيث يتناول المطلب الأول المناطق الصحراوية وتأثير الظروف البيئية على الظواهر الإجرامية في تلك المناطق. بالمثل، يتطرق المطلب الثاني إلى المناطق السهلية وكيف قد تؤثر الظروف البيئية في هذه المناطق على نمط الجريمة. وأخيرًا، يناقش المطلب الثالث التأثيرات المحتملة للبيئة في المناطق الجبلية والمائية على السلوك الإجرامي، حيث يسلط الضوء على الروابط بين الظروف الجغرافية والجرائم في هذه المناطق.

المبحث الأول: أثر المناخ في الظاهرة الإجرامية

من الواضح أن التغيرات في الغلاف الجوي غالبًا ما تؤثر على تقلص الروح أو استرخاءها وتؤثر على الوظائف العضوية والنفسية للأفراد، وهو تأثير ينعكس في حالة الانفعالات والطاقة الجسدية والإنتاج الفكري. لذلك، قد تحدث تغيرات في الهواء في الشخص الذي يكون جهازه العصبي ضعيفًا في المقاومة، ويتجلى خلل طارئ في وظائف جسمه العضوي والعصبي في سلوكه غير الطبيعي الذي قد يصل إلى مستوى الجريمة، خاصة إذا كان اللوم أصلاً، لأن الغلاف الجوي قد يلعب دور العامل المساهم والتأثير الإرشادي لهذا التكوين، لذلك ينقسم هذا الموضوع إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: جرائم فصل الصيف

لعوامل المناخ والطقس تأثير كبير على السلوك الإجرامي لدى الأفراد، وهذه حقيقة لا يمكن لأحد أن يجادل بها، فقد أدركها كل من كتب أو بحث في علم الجريمة، خاصة وأن عوامل الطقس والمناخ تؤثر على الجانب الفسيولوجي للإنسان من وجهة نظر نظامه العصبي والعقلي.[1] ساد الاعتقاد منذ فترة طويلة بأن هناك علاقة وثيقة بين درجة حرارة الهواء وسلوك الناس، وأن الجرائم ضد الناس تزداد في الطقس الحار وعادة في فصل الصيف، بينما تتزايد جرائم المال في أوقات الصيف. الشتاء. مع البعض ومع ارتفاع درجة حرارة الجو يزداد توتر الشخص واكتئابه ويزداد نشاطه البدني وبالتالي تحدث الجريمة وفي هذا الوقت من الصيف هناك انقطاع في الجامعات والمدارس ويزداد الالتباس بين هؤلاء الطلاب وبينهم وبين الآخرين وبالتالي تؤثر هذه المشكلة على زيادة معدل الجريمة..[2] من ناحية أخرى، يوجد خلال هذا الموسم ما يعرف بعودة المهاجرين أو العمال إلى الخارج، فتزداد نسبة الجريمة في بعض الحوادث على وجه الخصوص، مثل حوادث السيارات وطلقات الرصاص، مما يؤدي إلى عدد كبير من الحوادث. ترفيه. في هذا الموسم وهو الصيف.

المطلب الثاني: جرائم فصل الشتاء

في المناطق الباردة اهتمام الإنسان بتزويد الجسم بالحرارة التي لا يملكها واستخدامها كوقود، فيضيع بسبب هذا النشاط الذي قد يضر بالآخرين إذا كان الوضع مختلفًا، وهذا ما يفسر. قلة حدة الانفعالات والمشاعر في المناطق الباردة وقلة حساسية الروح للنار والغضب، وبشكل أوسع، يلقي الضوء على ظاهرة الجرائم المالية التي تسود على الآخرين، لأن هذه الجرائم تتطلب الهدوء والاعتدال. مهمتهم، على عكس العاطفة، هي ضبط النفس والإعداد والنهج الحسابي للغاية.[3] إذا زادت جرائم الاعتداء على الناس في فصل الصيف وموسم الحر. توجد العديد من جرائم السرقة في أشهر البرد، أي في فصل الشتاء، في إحصائية عن سرقات السيارات عام 1995، تبين أن عدد السيارات المسروقة (673) كانت سيارات، والحالات المتعلقة بها حسب الأشهر. أما جرائم غسيل الأموال فهي أكثر شيوعاً في الشتاء (موسم البرد) منها في الصيف (الموسم الحار).

1. أدلر الطبيعة البشرية. ترجمة نجيب بشرى، عادل. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. ص 235
2. أدلر، ألفريد. (1931). معنى الحياة. ترجمة نجيب بشرى، عادل. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ص117
3. عامود، بدر الدين. (2011). علم النفس في القرن العشرين. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ص92

بعضها يؤدي إلى جرائم المال لأن الجرائم أسهل، وخاصة جرائم السرقة المختلفة، ومعظمها جرائم اقتحام ودخول وسرقة، كما تتزايد سرقات العنف وسرقة الملابس. في هذا الموسم ولأن فرص العمل أقل مما كانت عليه في فصل الصيف.[1]

بعبارة أخرى، تلعب الأحوال الجوية دورًا في حدوث الجريمة، كما أن الارتباط بين الغلاف الجوي والجرائم أمر أكدته مراقبة الباحثين والأدلة الإحصائية. نود أن نذكر أن تأثير المناخ على ظاهرة الجريمة هو قاعدة عامة، وتأثير غير مباشر، أي من خلال وسيط، وقد يكون هذا الوسيط عاملاً اجتماعياً أو جسدياً أو نفسياً. [2]

هناك من يقول إن هناك علاقة مباشرة بين ظاهرة الجريمة ودرجات الحرارة المرتفعة والمنخفضة من جهة، ومن جهة أخرى بين طول وتقصير النهار والليل، وشرحوه. هذا بمذاهب مختلفة: يرى بعضهم أن ارتفاع درجة الحرارة يزيد من حيوية الشخص ونشاطه، ويهيئه للمشاعر والإثارة والمزيد من الرغبة في الجنس الآخر، مما يؤدي إلى زيادة الجرائم العنيفة والجرائم الفاسدة في الحر. المواسم والمناطق الدافئة في نفس الوقت، يعود سبب زيادة عدد جرائم غسل الأموال في فصل الشتاء إلى طول ليالي هذا الموسم من العام ولأن الظلام من العوامل التي ترتكب جرائم غسل الأموال. الاعتداء على الأموال، وصحيح القول إن جرائم الاعتداء على الأموال زادت في الشتاء.

هناك تفسيران لذلك: الأول تفسير أحادي البعد للجريمة، والثاني تفسير أحادي البعد، يهدف إلى ربط عدد كبير من العوامل التي تدعم وتتعاون في حدوث السلوك الإجرامي، مثل الناس. البلدان الحارة بشكل عام أقل نشاطًا وحيوية من البلدان ذات المناخ البارد والمعتدل، وأن الحرارة الزائدة تسبب الخمول، وتسبب الإجهاد، وعلى الرغم من ذلك، فإن ارتفاع درجة حرارة الهواء سيخلق نوعًا معينًا. العمل، لأن الحرارة المرتفعة ستثير المشاعر، ومضاعفة الحساسية للتواصل سيؤدي إلى تنفيذ أعمال عنف، وهذه الحقيقة تفسر ارتفاع جرائم العنف ضد الناس في البلدان ذات المناخ الحار أكثر من غيرها. البلدان ذات المناخ البارد. [3] تم إثبات وجود علاقة بين المتغيرات المناخية والسلوك الإجرامي، لذلك فقد ثبت أن لكل موسم من السنة نوع من الجريمة يظهر فيه أكثر من المواسم الأخرى، وأحد إحصائيات عام 1964 تظهر جرائم الدم. في أشهر الصيف، وتبلغ ذروتها في شهر آب، وفي أشهر الشتاء تصل إلى ذروتها في شهر كانون الثاني، فتنخفض هذه الجرائم، وتزداد الجرائم الجنسية في أشهر الربيع خاصة في الشهر. من "فبراير". "وهو ما يسمى بموسم الإخصاب وولادة المرأة الحامل، مما شجع البعض على تعريف جرائم الدم. جرائم الصيف وجرائم المال في الشتاء، والجرائم الجنسية في جرائم الربيع، وإن كان هذا لا يعني عدم وجود جرائم المال في الصيف، أو عدم وجود جرائم الدم في الشتاء، أو عدم وجود جرائم جنسية في البقية. الموسم، أي درجة الحرارة، لا يشكل سببًا للجريمة. [4] اختلف العلماء في تفسيرهم للعلاقة بين المناخ والجريمة، وظهرت ثلاث

---

1. **عباس، فيصل. (1996). التحليل النفسي والاتجاهات الفرويدية. بيروت: دار الفكر العربي، ص93**
2. **عبد الستار، فوزية. (1985). مبادئ علم الإجرام والعقاب. بيروت: دار النهضة العربية، ص81**
3. **منصور، إبراهيم إسحاق. (1991). موجز في علم الإجرام وعلم العقاب. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 116**
4. **Raffaele, *La criminologie: étude sur la nature du crime et la théorie de la pénalité:* P. 44**

اتجاهات رئيسية في هذا الصدد. الأول يتخذ اتجاهًا طبيعيًا، والثاني يشير إلى التفسير الاجتماعي، والثالث يشير إلى التغيرات الفسيولوجية والنفسية.

1- النظرية الطبيعية: يتفق مؤيدو هذه النظرية على أن هناك علاقة مباشرة بين ظاهرة الجريمة من جهة وبين درجات الحرارة العالية والمنخفضة وبين الليل والنهار، الطويل والقصير من جهة أخرى.[1] يعتقد البعض منهم أن ارتفاع درجة الحرارة يزيد من حيوية الشخص ونشاطه، ويهيئه للعواطف والإثارة، ويجعله مرغوباً أكثر لدى الجنس الآخر، مما يؤدي إلى زيادة جرائم العنف وجرائم الفاحشة. يشرح أنصار هذه النظرية الزيادة في عدد جرائم التنقيب عن الأموال في فصل الشتاء بالقول إن ذلك يرجع إلى طول ليالي هذا الموسم من العام ولأن الظلام أحد العوامل. مما يجعل جرائم المال أسهل، يصح القول أن جرائم المال تزداد في فصل الشتاء.

تم نقد هذه النظرية من عدة جوانب:

أولاً: لا يؤدي بقاء الإنسان دائمًا إلى زيادة درجة حرارة ارتكاب جرائم عنيفة، فهذه الجرائم تُرتكب مع البقاء على قيد الحياة أو بدونه.

ثانيا: من ناحية أخرى، فإن القول بأن ارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلى ضعف المقاومة يؤدي إلى زيادة الدافع لارتكاب جميع أنواع الجرائم وليس الجرائم العنيفة والجرائم الأخلاقية.

ثالثًا، إذا قبلنا بمنطق النظرية القائلة بأن هناك حاجة لزيادة عدد جرائم العنف والجرائم الأخلاقية في الصيف، فإن هذا المنطق ينفيه واقع إحصاءات الجريمة، لأن الجرائم الأخلاقية تتزايد أكثر من غيرها. في الربيع وابدأ في ذلك ينخفض في الصيف.

الجانب الرابع أن العلاقة بين طول ليالي الشتاء وزيادة عدد الجرائم ضد النقود، وخاصة جرائم السرقة، إذا كانت صحيحة إلى حد ما بالنسبة لبعض أنواع السرقة، ليست صحيحة. مع باقي أنواع السرقات. يتضح من الانتقادات السابقة أن النظرية الطبيعية لم تستطع تفسير تأثير المناخ على ظاهرة الجريمة وأن نصيبها من النجاح فيما يتعلق بجرائم العنف وبعض أنواع السرقة منخفض للغاية.

النظرية الاجتماعية: يعتقد أنصار هذه النظرية أن هناك علاقة غير مباشرة بين ظاهرة الجريمة ودرجات الحرارة المرتفعة والمنخفضة، تزداد فرص التواصل بينهما ونتيجة لذلك وجود ظروف تضارب المصالح والرغبات ثم تتزايد الصراعات. والصراعات [2]

يقول أنصار المدرسة الاجتماعية خلال فصل الشتاء إن انخفاض درجة الحرارة والشعور بالبرودة يتسببان في زيادة احتياجات الناس في هذا الموسم مقارنة بموسم الصيف.

إشباع هذه الحاجات يتطلب أموالاً طائلة قد لا تكون متاحة لبعض الناس مما قد يؤدي إلى جرائم مالية. هذه النظرية صحيحة إلى حد ما، لكنها لم تصمد أمام النقد. ولا يفسر بعض الجرائم كجرائم الولادة، لأن هذا النوع من الجرائم غالبا ما يرتكب في فصل الربيع، لذلك لا علاقة له بالحياة التي تفتح في الصيف وتغلق في الشتاء.

3- النظرية العضوية النفسية: يدعي مؤيدو هذه النظرية أن هناك علاقة غير مباشرة بين ظاهرة الجريمة وتعاقب مواسم العام.

---

1. إمام مرسي، عبد الواحد. (1999). البحث الجنائي التطبيقي. أبو ظبي: كلية الشرطة. ص 72
2. عصمت، شفيق. (د.ت). قاموس الشرطة. مكتبة لبنان، ص 118

وبحسب وجهة نظرهم، فإن عدد جرائم الولادة يتغير مع تغير الفصول ويصل إلى أعلى مستوى في فصل الربيع، ومن الخطأ هذه النظرية التي كانت مشغولة بشرح نوع واحد من الجرائم وهو جرائم الولادة. مما يقلل منها في شرح علاقة المناخ بأنواع الجرائم الأخرى..[1]ويستند هذا العلم إلى حقيقة أن أسباب الجرائم لا تقتصر على الخصائص الجسدية والعقلية للعوامل الإجرامية والاجتماعية لها تأثير كبير على هذه العوامل الداخلية وتفعيلها في إنتاج الجرائم والتعامل معها.

لذلك نمت أهمية الدراسات الإجرامية من جوانب مختلفة، ولعلم الإجرام أهمية كبيرة من نواح كثيرة من خلال دراسة العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم بطريقة علمية. [2]

المبحث الثاني: البيئة المجالية وأثرها على الإجرام

البيئة عبارة عن مجموعة من الظروف أو الظروف الخارجية التي تحيط بالفرد وتؤثر بطريقة ما على تعريف سمات شخصيته أو توجه سلوكه وتظهر علاقة خاصة بين شخص معين وبعض الظروف الخارجية، والبيئة الفردية. يقتصر على الظروف الخارجية التي تحيط به بشكل شخصي "بدون ما يحيط به وبالتالي فهو مختلف. تختلف عناصر البيئة بالنسبة للأفراد، لذلك إذا كان الفرد مرجحًا إذا لم تتأثر إحدى هذه الظروف الخارجية من حوله، فإن هذا الشرط ينشأ من العناصر التي تتكون منها بيئته.

لذلك سنطبق المتطلبات التالية لشرح تفسير الظواهر البيئية وتأثيرها على المجرمين والأجهزة.

المطلب الأول: المناطق الصحراوية

على مدى العقد الماضي، أصبح تفاقم عدم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء مصدر قلق متزايد. كانت الحكومات الغربية قلقة من أن إضعاف سيطرة الدولة في المنطقة سيسمح لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمنظمات الجهادية الأخرى بتوسيع نفوذها وإنشاء ملاذات آمنة خارج الحكومة. السيطرة. يبدو أن سيطرة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمنظمات المرتبطة بها على شمال مالي قد بررت هذه المخاوف. [3] ركّزت تنتقد الحكومات الغربية بشدة وجود القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وقد قدمت المساعدة الفنية في محاولة لتعزيز قدرة إدارات الأمن والعدالة لمحاربة التنظيم. ومع ذلك، فقد استهانت الحكومات الغربية، إن لم تتجاهل، التأثير المزعزع للاستقرار للجريمة المنظمة في المنطقة. القاعدة تعتبر نفسها ولو جزئية شبكة إجرامية تختطف مواطنين غربيين بهدف الحصول على فدية مزدوجة وإطلاق سراح أعضاء الجماعة المسجونين. كان تعاون الدولة مع الجريمة المنظمة أهم عامل في نمو التنظيم ومحرك الصراع في شمال البلاد. الجهات الفاعلة الضالعة في الجريمة المنظمة تمارس الآن نفوذاً سياسياً وعسكرياً هاماً في شمال مالي. [4] كما فعلوا في الماضي، سوف تميل حكومات الساحل إلى استخدام الجريمة المنظمة كأداة سياسية من خلال السماح لحلفائها بالاستفادة من الأنشطة الإجرامية التي لها عواقب واضحة على خطط عملهم. إن

1. السباعي، محمود. (1986). تخطيط وإدارة عمليات الشرطة. القاهرة: مطابع كوستا، ص 214
2. النجار، احمد عبد العزيز. (د.ت). الظاهرة الإجرامية. أبو ظبي: إصدارات مركز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية. الإدارة العامة لشرطة أبو ظبي، ص 93
3. سالم، عمر. (1999). مذكرات في قانون العقوبات الاتحادي. ابو ظبي: كلية الشرطة، ص 226
4. ذكريا، فؤاد. (1996). التفكير العلمي. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص 77

التركيز على بناء القدرات في قطاعي العدالة والأمن هو النهج الصحيح إذا أرادت الحكومات دعم جهود مكافحة الشبكات الإجرامية. لذلك، يجب على المانحين التركيز أكثر على المشاركة السياسية وتشجيع الاستراتيجيات التي تخلق يعتمد الاستيعاب السياسي للفاعلين المؤثرين على تجنبهم للاقتصاد غير القانوني والتزامهم بتهريب المخدرات والأسلحة. سيكون هذا صعبًا بشكل خاص في مالي، حيث يتعين على الحكومة عقد صفقات مع القوات المحلية، بما في ذلك تحالفات مؤقتة مع بعض الشبكات الإجرامية في الشمال، لاستعادة السيطرة على الإقليم. يتمثل التحدي هنا في ضمان ألا يؤدي حل النزاع هناك إلى تعزيز قوة الشبكات الإجرامية وتوسيع قدرتها على العمل. [1]

ومع ذلك، وبسبب الافتقار إلى مصادر دخل بديلة في المنطقة وعدم وجود أي مصادر يمكن أن تنافس المكاسب المحققة من النشاط الإجرامي، فإن اتخاذ خطوات قوية لتفكيك الشبكات الإجرامية يمكن أن يضر أكثر مما ينفع. ربما يكون أفضل ما يمكن أن تفعله الأطراف الخارجية هو المساعدة ببطء في إضعاف الشبكات الإجرامية في شمال مالي من خلال تطوير نهج دولي منسق لتقليل مدفوعات الفدية، والتي تعد أحد مصادر تمويل المجموعة الرئيسية، والمساعدة في تعزيز التعاون الإقليمي. منطقة الساحل والصحراء ليست نقطة محورية للجريمة المنظمة عبر الوطنية. تنبع أهمية نشاط الجريمة المنظمة هناك من حقيقة أن هناك العديد من الأنشطة البديلة التي تدر أرباحًا مماثلة والثراء السريع. وهذا ينطبق بشكل خاص على ثلاث بعثات توسعت بشكل كبير منذ حوالي عام 2003: تهريب الصمغ المغربي، وتهريب الكوكايين، والاختطاف من أجل الحصول على فدية. الأفراد والشبكات المنخرطة في هذه الأنشطة حولوا ثرواتهم إلى نفوذ سياسي وقوة عسكرية. وضعت التجارة في السلع المهربة المشروعة، والتي تطورت في جميع أنحاء المنطقة في العقود السابقة، الأساس المؤسسي لتطوير هذه الأنشطة المربحة للغاية.

المطلب الثاني: المناطق السهلية

تباينت العلوم الاجتماعية في تفسيرها للسلوكيات المنحرفة ومظاهر الجريمة، فمنها ما عزى ذلك إلى عوامل بيولوجية، ومنهم من أكد على العوامل البيئية، وذهب آخرون إلى أن الجريمة ظاهرة فردية يجب دراستها ضمن هذا الاتجاه. ومنذ بداية الثورات العلمية أكد العلماء والباحثون على دور العوامل البيئية على الجريمة، أي أن التفسير الجغرافي كان حاضراً في تفسير السلوك الإجرامي بشرط أن تدرس البيئة الجغرافية بجميع عناصرها، ولا يهمل جانب معين، إذ ربما يعزى السلوك الإجرامي لجانب مهمل في نظر الباحثين.

وقد ركز راتزل[2] على العوامل السياسية والعنصرية والاجتماعية. أما إلين سمبل[3] فقد ذهبت إلى أن الإنسان ابن البيئة يؤثر ويتأثر بها، وهي التي تطعمه وتحدد أفكاره ونظرته للحياة، وفي هذا تأكيد على أثر البيئة الطبيعية في السلوك البشري، بمعنى أن المزاج البشري والحضارة والدين والممارسات الاقتصادية يمكن أن تعود في أصلها إلى تأثيرات بيئية أما ريتر[4] فقد أكد على دراسة العوامل الاجتماعية وعلاقاتها بالمكان

[1] رحمو، محمد فؤاد. (1991). مذكرات في التحقيق الجنائي. مصر: كلية الشرطة. ص 39

[2] رشوان، حسين عبد الحميد. (د.ت). الجريمة (دراسة في علم الاجتماع الجنائي). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص154

[3] سامية، محمد جابر. (2007). الجريمة والقانون والمجتمع. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ص46

[4] سذرلاند، أدوين. دونالد، كريسي. (دت). مبادئ علم الإجرام. ترجمة السباعي، محمود والمرصفاوي. حسن. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ص165

والعوامل البشرية الأخرى. وتؤكد الرؤى الحديثة على أهمية البيئة الاجتماعية وأثرها في تكوين الإنسان وسلوكه وتصرفاته وتوجهاته. إن دراسة المسرح الجغرافي للأحداث يعد من الموضوعات التي أكدت عليها الدراسات منذ القدم، فابن خلدون يعد من أوائل الذين أشاروا بوضوح إلى دور العناصر المناخية على سلوك الإنسان وتصرفاته، وأشار إلى أن طبائع بعض الأقوام ما هي إلا نتيجة لما يسود أقاليمهم من ظروف مناخية، كما أنه ربط بين السلوك المنحرف والمزاج الحاد والشعور بالحزن والظروف الطبيعية.

ولم يكتف علم الجغرافية بدراسة التوزيع الجغرافي للجرائم وتركيب الجناة ودراسة مستوياتهم التعليمية والثقافية والاقتصادية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال دراسة عوامل توطن الجريمة وبيان تلك العوامل والاختلافات المكانية لها، وأسباب حدوثها بنسق واحد في بعض المناطق، ومن الطبيعي أن يوظف الجغرافي أدواته الإحصائية والبحثية لدراسة هذه الظاهرة وبيان تباينها وعلاقاتها المكانية وارتباطاتها البيئية.[1]

لقد جاءت القوانين التي وضعها المصلحون والفلاسفة لتعالج المشاكل والقضايا التي تنتشر في بعض المجتمعات، وانتشار تلك المشاكل ما هو الا انعكاس للظروف الطبيعية السائدة في منطقة ما، ففي المناطق التي تسود فيها حرفة الرعي جاءت القوانين لتعالج المشاكل المتعلقة بتوزيع الأراضي وأعداد الحيوانات ونوعها وتجاوزها على الأراضي المجاورة. في حين أكدت القوانين التي تسود مناطق صيد الأسماك على مشاكل السفن وأماكن الصيد والحدود الطبيعية لكل مقاطعة وأسعار الأسماك وما إلى ذلك، بمعنى آخر أن القوانين هي الأخرى تأثرت بما يفرضه الواقع الجغرافي.

ولا يخفى أن للمكان تأثيرات واسعة على نوع الجريمة ومدى انتشارها أو توزيعها الجغرافي، فالبيئة الصحراوية الخالية من السكان تساعد على ارتكاب الجريمة لصعوبة القبض على المجرمين ومحاسبتهم. والحال تنطبق على البيئة المائية ذات النباتات الكثيفة أو البيئة الجبلية ذات الطبوغرافية المعقدة. أما المناطق السهلية المحددة جغرافياً بحدود طبيعية فتقل فيها نسبة الجريمة لسهولة تتبع المجرمين وسهولة تطبيق القوانين وتشريعها. ولا شك أن هناك ارتباط بين المهددات الأمنية والمظاهر الجغرافية، وأبرز تلك المظاهر هي الحالة المناخية السائدة وإلى ذلك أشار ابن خلدون عند مقارنته بين سكان مصر وسكان مدينة فاس المغربية، إذ أشار إلى اختلاف طبائع الناس، ويظهر أثر المناخ إما بشكل مباشر من خلال الراحة الجسمانية والفكرية للإنسان، أو بشكل غير مباشر من خلال توفر الغذاء ونوع المهنة والنشاط الاقتصادي. وقد أكد الكثير من الباحثين الغربيين أمثال كتليه وأندريه جيري على أن بعض الجرائم أكثر انتشاراً وشيوعاً في الأقاليم الجغرافية الغربية من فرنسا في حين تقل في المناطق الشمالية، وأن تلك الجرائم تزداد صيفاً وتقل شتاء، وتنخفض في المناطق السهلية وترتفع معدلاتها في المناطق الجبلية الوعرة.[2] ويتأثر نوع الجريمة هو الآخر بالواقع الجغرافي للمنطقة، فالمناخ الذي ترتفع فيه درجة الحرارة يعد من العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة، فبعض الدراسات أثبتت أن الجريمة في بعض محافظات العراق ترتفع في أشهر تموز وآب وهي أشهر ترتفع بها

1. الشلش، علي حسين. (1981). «المناخ والحاجة إلى تكيف الهواء في العراق». مجلة كلية الآداب. جامعة البصرة، ص 47

2. الشاعر، عيسى موسى. (1996). «دور ايلين سمبل في البحث الجغرافي». رسالة الماجستير. الجمعية الجغرافية الكويتية. جامعة الكويت. ص 20

الحرارة لتصل إلى 50 درجة مئوية، ولاشك أن للارتفاع الكبير في درجة الحرارة أثره على الراحة الفسيولوجية للإنسان، وقد أثبت المختصون في هذا المجال أن ارتفاع الحرارة يجعل الإنسان أكثر تسرعاً وأكثر ميلاً للانفعال، فالشعور بالأجواء المناخية المريحة يعمل على خلق شعور بالاطمئنان والارتياح النفسي، إذ تعرف الراحة المناخية بأنها قابلية الفرد على تأدية جميع فعالياته الطبيعية في ضوء مناخ يتلاءم مع تلك الفعاليات بدون ترك أي أضرار على قابلية ذلك الفرد.

المطلب الثالث: المناطق الجبلية والمائية

ظهرت مقترحات هذه النظرية في بداية القرن التاسع عشر وأهمها العالم الفرنسي "جيري" أندريه ميشيل والعالم البلجيكي "كويتليت أدولف" والعالم الفرنسي "إنري إنريكو". الظواهر الجغرافية لها تأثير كبير على السلوك الإجرامي.

قام جيري، مدير الشؤون الجنائية بوزارة العدل الفرنسية، بفحص إحصائيات الجريمة المنشورة في فرنسا بين عامي 1826 و1833، حيث خلص إلى الحقائق التالية:[1]

- تتزايد الجرائم ضد المواطنين في المناطق الجنوبية لفرنسا خلال الموسم الحار.
- تزايد الجريمة ضد المال في المناطق الشمالية خلال مواسم البرد.

وقال في نهاية بحثه: هناك علاقة بين الموقع الجغرافي ودرجة الحرارة من جهة ومعدل الجريمة من جهة أخرى. ثم وضع قانونه المعروف باسم "قانون الجريمة الجنائية".

بناءً على هاتين النتيجتين، أنشأكويتيليت[2] قانونين، وهما:

الأول: قانون موازنة الجرائم، الذي يستفيد من استقرار الجرائم عامًا بعد عام ويوضح: "مثلما توجد ضرائب مالية في المجتمع، هناك أيضًا ضريبة جريمة يجب على المجتمع دفعها كل عام. يمكن تعريفه على أنه أي هي ضريبة، وجميع أنواع الجرائم التي سترتكب كل عام تدخل ضمن ميزانية الجرائم، على أساس أن الجرائم ترتكب كل عام بنفس العدد، وبنفس العقوبات، وبنفس النسبة، حسب تأثير نفس الدائرة الاجتماعية وظروف المجتمع.

ثانيًا: وهو نفس القانون الذي توصل إليه جيري وعممه في القارة الأوروبية وقال: "تزداد الجرائم الشخصية في مناطق جنوب أوروبا عندما يكون الطقس حارًا، وتزداد جرائم المال في مناطق شمال أوروبا الجو بارد، وبفضل أتباع هذه النظرية الذين انتشروا في جميع أنحاء قارة أوروبا وأمريكا، توسعت مجالات البحث، حتى أكد فيري أن ظروفًا طبيعية معينة مثل طبيعة التربة، وطبيعة الزراعة، يؤثر المناخ وفصول السنة المختلفة ودرجة الحرارة والظروف الجوية على تكوين السلوك الإجرامي.

كان الفيلسوف "مونتسكيو" (1689-1755) أول شخص أظهر وجود علاقة بين العوامل الجغرافية والجريمة، وهذا ما بينه في دراساته في مجال علم الاجتماع القانوني والفقه، وبيّن في كتابه "روح القوانين" أن مناخ الأرض وطبوغرافياها يؤثران على الناس، وهم سبب ظهور الفروق في الخصائص العقلية وعن الاتجاه السائد بين الناس، وقال إن جرائم العنف، خاصة الجرائم الجنسية، تتزايد في المناطق الاستوائية وقربها، فيما تتزايد جرائم المخدرات في المناطق القريبة من القدر. بل إنه يعتقد أن القوانين والأعراف وجميع أنواع

[1]. الألفي، محمد جبر. (2016). ماهية الجريمة الجنائية. الألوكة، ص 110

[2]. بن سهو، محمد سعيد. (1996). جناح الأحداث في دولة الخلافة. نظرة إسلامية إلى جناح الأحداث ورعايتهم. بيروت: دار البيارق.

الأنظمة هي نتاج عوامل جغرافية. يسمح؛ المناخ وموقع الدولة واستراتيجيتها وطبيعة البيئة الجغرافية في كل من المجتمعات لها تأثير على نوع الجريمة التي تظهرها دراسات وإحصاءات الجريمة كما سنبين باختصار.:[1]

ارتفاع درجات الحرارة في المناطق الحارة وغيرها خلال فصل الصيف يزيد من حيوية الجسم ودرجة حرارته، مما يجعله أكثر حساسية وحساسية للإثارة والتوتر والقلق، مع ضعف القدرة على التحكم في سلوكه، وعدم قدرته على الاستجابة لتلك المنبهات. وتسهيل اندفاعهم لارتكاب جرائم عنيفة مثل القتل والتهديد والتشهير مما يؤدي إلى ارتفاع معدل هذه الجرائم. لكن قلة الحرارة في المناطق الباردة في فصلي الصيف والشتاء تؤدي إلى ركود حركة الجسم وانخفاض مستوى الإثارة العصبية مما يمنع سرعة الانفعالات والعجز الجنسي ويقلل من ارتكاب الجرائم العنف، عندما تزداد جرائم الاعتداء النقدي مع زيادة الاحتياجات الشخصية من المأكل والملبس والمسكن ومعدات التدفئة.

الرطوبة الزائدة تضعف حيوية الفرد وتسبب حالة من الخمول، مما يؤثر على سرعة استجابته للمثيرات الخارجية، وبالتالي تتسبب في انخفاض احتمالية تعرضه للعدوانية، بينما انخفاض معدل الأسباب المعتدلة، وزيادة حيوية الفرد وحيويته. سرعة استجابته للمثيرات الخارجية التي تزيد من احتمالية اعتداءه عليه، فيرتكب جرائم عنيفة.

الشعور بالعاصفة يثير عواطف الإنسان وبسبب هذه الإثارة قد يرتكب جريمة.

زيادة سرعة الريح تجعل الإنسان يعتزل، وصمتها يدعوه إلى السكون، وفي كلتا الحالتين يتناقص نشاطه بما في ذلك النشاط الإجرامي، بينما يؤدي لطف الريح إلى زيادة الجرائم بشكل عام. في السهول المنبسطة ذات التربة الخصبة والمياه الوفيرة والوفرة الوفيرة، تتميز شخصية الناس عمومًا بالود والسلام والرضا، كما يتم تقليل عدد الأشخاص ذوي الميول الإجرامية ونادرًا ما يستخدمون العنف في هذا الحدث. في حين أن الجرائم تتزايد في الجبال ويطلق على معظمها اسم وحشي بسبب عنف طبيعة سكانها، لأنهم يعانون من عنف الطبيعة الذي ينعكس في التلوث وعزل الطرق والطرق. وقلة مصادر البضائع.

الجريمة - بغض النظر عن تأثير المناخ على الأفراد ومهما كانت أهمية البيئة الطبيعية في تنقية نفسية الجماعات والشعوب، فإن العامل الجغرافي بالتأكيد لا يظهر تأثيره بالإضافة إلى العوامل العقلية والجسدية والاجتماعية الأخرى. وهذا ما يجعلنا نرفض الفكرة التي تفسر السلوك الإجرامي المعقد بإحالته إلى العامل الجغرافي فقط، وتجاهل العوامل الأخرى التي لا تقل أهمية. غالبًا ما يختلف الأشخاص في علاقتهم بالمواقف الخارجية ودرجة تأثير هذه المواقف على حياتهم، لأن علاقتهم بالمواقف الخارجية لا تعتمد فقط على قرب هذه الظروف، ولكن أيضًا على مستوى قدرتهم. كما يعتمد على تواصل معها. لذلك تختلف بيئة المكفوفين والصم عن بيئة البصر والسمع، لأن النور والظلام وإن كانا قريبين من المكفوفين، إلا أنهما متماثلان، واللحن والنغمة الحلوة رغم قربهما من الصم.، هي نفسها. في الواقع الخارجي الذي يحيط بهم، ليس هو نفسه في النوع أو في مستواه، بل يختلف إلى حد كبير باختلاف الأشخاص.[2] هذا الشخص لا "يعيش دائمًا في بيئة ثابتة، ولكن بيئته تختلف باختلاف" اختلاف الزمان والمكان. تختلف بيئة الإنسان في طفولته عن

1. الراشد، سعد. (2015). أسباب الجريمة وطرق مكافحتها. الجماهير، ص 241

2. إمام مرسي، عبد الواحد. (1999). البحث الجنائي التطبيقي. أبو ظبي: كلية الشرطة، ص 105

بيئته في شبابه ويختلف كلاهما عن بيئته. البيئة في الشيخوخة وبين الشخص في حياة اليقظة وبيئته في النوم، كما أن بيئة الشخص في حالته تختلف عن بيئته أثناء رحلته، فبيئته في مكانه تختلف عن بيئته في المنزل. لذلك، يمكن للمرء أن يقول إن الكل غير قابل للتجزئة ووحدة لا تنفصل ولا يمكن للباحث أن يربط سلوك الأفراد في موقف معين بظروف بيئتهم والوضع، بغض النظر عن مدى خطورته. بنفسه لتحمل عواقب الحركة برمتها. تكوين شخصي بالتأكيد. يتطلب البحث عن تأثير الظروف البيئية على السلوك الفردي وعلاقتها بالسلوك الإجرامي دراسة أنواع مختلفة من الظروف البيئية، لأن كل نوع من هذه الأنواع له تأثير كبير على السلوك الفردي عندما يحدث في ظل تلك الظروف.، ويمكن تقسيم الظروف البيئية إلى:

من حيث النطاق

1. الظروف العامة: المحيطة بالفرد والمجموعة التي يتواجد فيها، كالطقس والوضع الاقتصادي العام والبنية الاجتماعية والعادات والتقاليد وأنظمة التعليم.
2. المواقف الخاصة: تلك المواقف التي تحيط بالناس بمفردهم أو معه أو بعدة أشخاص، كالحالة الأسرية والمستوى الاقتصادي وفرص التعلم.

من حيث طبيعتها[1]

1. الأوضاع الاجتماعية: المتعلقة بنظام وظروف الجماعة، مثل الظروف الاقتصادية والثقافية والدينية ومستوى التحضر والسكان.
2. الظروف الطبيعية: من بينها الطقس، وانسجام الفصول، وتغير النهار والليل، وطبيعة التربة، ونوع المنتجات الزراعية.

من حيث دور الإدارة في الحصول عليها وقبولها

1. الشروط المفروضة: على الفرد، مثل أسرته التي ينتمي إليها، وظلمه الذي يعيش فيه ويشترك معهم في العلاقات الاجتماعية.
2. المواقف العرضية: مثل مجتمع الدراسة أثناء الطفولة.
3. حالات مختارة: كمجموعة من الأصدقاء، رجال ونساء في المواقف العادية.

من حيث الاستقرار

1. الظروف الثابتة: وهي تمثل الجوانب الثابتة للبيئة، مثل الأنهار والسهول والجبال
2. المواقف المؤقتة: المواقف المؤقتة أو العرضية التي تحدث لشخص "الأم" ثم تختفي، مثل كارثة العمل، أو خيانة الصديق، أو الكلمة السيئة، أو موقف التشجيع والشرف، وتعتمد على سلوكه الخاص. الوقت، وبالتالي لا ينبغي إغفاله في علم الإجرام، خاصة عند دراسة ديناميات الجريمة ومتابعتها في مراحلها المختلفة، لأنها تشبه الفكرة التي تحدث في ذهنه حتى تصل إلى مستوى من الإدراك والسلوك، خرجت. ومن الحقائق الواضحة التي لا جدال فيها أنه لا جريمة تحدث في فراغ، وأنها ترتكب بشكل تعسفي أو ارتباك عشوائي. نعم، تحدث الجريمة دائمًا نتيجة تفاعل مجموعتين من العوامل، أي العوامل البيئية والعوامل الذاتية (الداخلية)، إذا أهمل الباحث، عدد هذه العوامل أو تلك أثناء التحقيق في حقيقة الجريمة قد تكون مرتبطة بشرح كامل. مجموع واحدة من هاتين المجموعتين. الحقيقة هي أن معظم الباحثين اليوم يعتبرون هذه الحقيقة أو تلك، لكنهم

[1]. ذكريا، فؤاد. (1996). التفكير العلمي. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 135

يختلفون فيما بينهم في الأهمية الرئيسية لهذه المجموعة أو تلك، أولئك الذين يهتمون بالأنثروبولوجيا يلومون في المقام الأول العوامل الشخصية، ويجعلون التركيب العامل المحدد وبيئة عامل يتبع في أهميته، عندما يسلط علماء الاجتماع الضوء على الظروف البيئية ويجعلونها عاملاً أساسيًا وإعطاء العوامل الشخصية دورًا ثانويًا. ومنهم من يقع في الجريمة بسبب لقاء عاملين بهيمنة الأول وبعضهم يقع في الجريمة بسبب لقائهم بهيمنة الثانية.[1]

الخاتمة:

الاستنتاجات

1. القانون الجنائي وفقاً للمدرسة الوضعية هو مجمل السياسة الجنائية الصحيحة التي تهدف إلى الدفاع الاجتماعي ضد الظاهرة الإجرامية، والتي تستمد عناصرها من بيانات علم الجريمة.
2. فإن هذه السياسة تنتهي بإخضاع المجرم لتدابير لها تأثير العقوبات، بغض النظر عما يقال عن اختلافها في الطبيعة والغرض. في هذه الحالة، يجب أن ينسب إليها نوع من "المسؤولية الجنائية"، كما هو الحال فيما يتعلق بالعقوبات
3. لا يهم ما يختلف المجرمون من حيث سيكولوجيتهم وطبيعتهم ودرجة خطورتهم، أو من حيث الدوافع المختلفة التي أدت بهم إلى الجريمة.
4. لا تهدف هذه السياسة إلى الوصول إلى الهدف النفعي للعقاب، لأنها غالبًا ما تفشل في إصلاح المجرم بطريقة تضمن عدم عودته إلى الجريمة. ويترتب على المبدأ الافتراضي المتقدم
5. إن هدم مبدأ الإرادة الحرة ونظرية المسؤولية الأخلاقية في نطاق القانون الجنائي يعني تحيز المدرسة الوضعية لمبدأ المطابقة أو الحتمية.
6. تفسير قادة المدرسة لذلك هو أن المجرم لا يرتكب الجريمة التقليدية باختياره، بل يتم دفعه إليها في الغالب تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية مختلفة تلغي في الواقع حريته واختياره

التوصيات:

1. يجب أن ندرك أن القوانين لها أكثر من غرض واحد، والتي قد تختلف بين الأغراض الأخلاقية، مثل تحقيق العدالة والردع من كلا النوعين، أو قد تكون مادية، مثل تعويض المتضررين من السلوك الإجرامي.
2. إن واقع الدراسات الإنسانية والاجتماعية يثبت بما لا يدع مجالا للشك، أن لا وجود لخط فاصل بين الفرد والمجتمع، بل إن التفاعل بينهما يبلغ من القوة ما يجعل التفسير القائم على فكرة العامل الواحد قاصراً مشوباً بالعوار.

المصادر والمراجع

1. أدلر الطبيعة البشرية. ترجمة نجيب بشرى، عادل. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة
2. أدلر، ألفريد. (1931). معنى الحياة. ترجمة نجيب بشرى، عادل. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة

[1]. سذرلاند، أدوين. دونالد، كريسي. (دت). مبادئ علم الإجرام. ترجمة السباعي، محمود والمرصفاوي. حسن. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ص 311

3. الألفي، محمد جبر. (2016). ماهية الجريمة الجنائية. الألوكة
4. إمام مرسي، عبد الواحد. (1999). البحث الجنائي التطبيقي. أبو ظبي: كلية الشرطة.
5. بن سهو، محمد سعيد. (1996). جناح الأحداث في دولة الخلافة. نظرة إسلامية إلى جناح الأحداث ورعايتهم. بيروت: دار البيارق.
6. ذكريا، فؤاد. (1996). التفكير العلمي. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب
7. الراشد، سعد. (2015). أسباب الجريمة وطرق مكافحتها. الجماهير
8. رحمو، محمد فؤاد. (1991). مذكرات في التحقيق الجنائي. مصر: كلية الشرطة
9. رشوان، حسين عبد الحميد. (د.ت). الجريمة (دراسة في علم الاجتماع الجنائي). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث
10. سالم، عمر. (1999). مذكرات في قانون العقوبات الاتحادي. ابو ظبي: كلية الشرطة
11. سامية، محمد جابر. (2007). الجريمة والقانون والمجتمع. القاهرة: دار المعرفة الجامعية
12. السباعي، محمود. (1986). تخطيط وإدارة عمليات الشرطة. القاهرة: مطابع كوستا
13. سذرلاند، أدوين. دونالد، كريسي. (دت). مبادئ علم الإجرام. ترجمة السباعي، محمود والمرصفاوي. حسن. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية
14. سذرلاند، أدوين. دونالد، كريسي. (دت). مبادئ علم الإجرام. ترجمة السباعي، محمود والمرصفاوي. حسن. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية
15. الشاعر، عيسى موسى. (1996). «دور ايلين سمبل في البحث الجغرافي». رسالة الماجستير. الجمعية الجغرافية الكويتية. جامعة الكويت
16. الشلش، علي حسين. (1981). «المناخ والحاجة إلى تكيف الهواء في العراق». مجلة كلية الآداب. جامعة البصرة
17. عامود، بدر الدين. (2011). علم النفس في القرن العشرين. دمشق: اتحاد الكتاب العرب
18. عباس، فيصل. (1996). التحليل النفسي والاتجاهات الفرويدية. بيروت: دار الفكر العربي
19. عبد الستار، فوزية. (1985). مبادئ علم الإجرام والعقاب. بيروت: دار النهضة العربية
20. عصمت، شفيق. (د.ت). قاموس الشرطة. مكتبة لبنان
21. منصور، إبراهيم إسحاق. (1991). موجز في علم الإجرام وعلم العقاب. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
22. النجار، احمد عبد العزيز. (د.ت). الظاهرة الإجرامية. أبو ظبي: إصدارات مركز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية. الإدارة العامة لشرطة أبو ظبي
33-. Raffaele, La criminologie: étude sur la nature du crime et la théorie de la

The Effect Of Climatic Factors On The Human Body And Criminal Behavior

Rasha Abdul Karim Shaker Al Dulaimi
Al-Mustansiriya University / Legal Affairs Department
rashaaldoliame@gmail.com
Supervising Professor Dr. Muhammad Miri
Assistant Professor Dr. Ali Sharifi
Islamic Republic of Iran / University of Religions and Sects / College of Law

Abstract:

The current research aims to identify the impact of climatic factors on the human body and criminal behavior. Motivation is the climatic force that affects the human body and soul, on which the criminal intention is based. Therefore, intention is the conscious will that leads to the behavior required of it, which highlights the importance of research. In explaining the impact of climate factors in shaping criminal behavior, a study from the perspective of forensic biology. The problem of the research lies in expanding this research to explore the impact of climate changes on the human body and its criminal behavior, as the current environmental challenges are considered an integral part of daily reality. The researcher has reached a group The following conclusions and recommendations:

1. Criminal law according to the positivist school is the totality of correct criminal policy aimed at social defense against the criminal phenomenon, the elements of which are derived from criminological data.
2. It does not matter how criminals differ in terms of their psychology, nature, and degree of danger, or in terms of the different motives that led them to crime.
3. We must realize that laws have more than one purpose, which may vary between moral purposes, such as achieving justice and deterrence of both types, or they may be material, such as compensating those harmed by criminal behavior.
4. The reality of human and social studies proves beyond doubt that there is no dividing line between the individual and society. Rather, the interaction between them is so strong that the interpretation based on the idea of a single factor is deficient and flawed.

Keywords: impact, climatic factors, human body, criminal behavior, criminal intent, forensic biology